

١٥ - الحالة في غينيا عقب الهجمات الأخيرة على طول حدودها مع ليبيريا وسيراليون الإجراءات الأولية

يطلب إلى الأمين العام النظر فيما يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة من دعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكفالة استتباب الأمن على حدود غينيا.

المداولات التي أجريت في ٨ آذار/مارس ٢٠٠١
و ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١ (الجلستان ٤٢٩١
و ٤٣١٩)

في الجلسة ٤٢٩١^(٣) المعقودة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبعدها أدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس^(٤)، وممثلا غينيا وسيراليون.

وأفاد المفوض السامي لشؤون اللاجئين، في إحاطته، أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أقامت اتصالات مبدئية مع الجبهة الثورية المتحدة فيما يتعلق بمبادئ الوصول والمرور الآمنين للمشردين داخليا. وقال إنه دعا حكومة غينيا و الجبهة الثورية المتحدة للامتناع عن جميع الأعمال العسكرية في منطقة كامبيا لكي يصبح الطريق من فوريكاريه إلى كامبيا ممرا آمنا من أجل عودة اللاجئين من غينيا إلى سيراليون. وأشار كذلك إلى أن "الوصول الآمن والممر الآمن" يُقَابَلان بالاحترام عموما من جانب البلدان الثلاثة، وأيضا من جانب الجبهة الثورية المتحدة. وعلاوة على ذلك، لاحظ أن ذلك هو بداية التنفيذ

(٣) في الجلسة ٤٢٧٦ المعقودة كجلسة خاصة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، اجتمع المجلس بوفد مجلس الوساطة والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي تألف من وزير خارجية مالي (رئيس الوفد) ووزير خارجية توغو ووزير خارجية نيجيريا، للتباحث بشأن الحالة في غينيا وليبيريا وسيراليون.

(٤) م يدل ممثل الاتحاد الروسي ببيان.

المقرر المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
(الجلسة ٤٢٥٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٥٢ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في غينيا عقب الهجمات الأخيرة على طول حدودها مع ليبيريا وسيراليون". وبعد ذلك، دعا المجلس ممثل غينيا للمشاركة في الجلسة. ووجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى رسالة من ممثل مالي^(١)، يحيل بها البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الرابع والعشرين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في باماكو (مالي) يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وشدد البيان على ضرورة نزع سلاح الجماعات المسلحة غير النظامية، واستعادة السلام في غينيا وليبيريا وسيراليون، ودعا إلى نشر عاجل لقوات تدخل على طول حدودها.

وفي الجلسة، أدلى الرئيس ببيان بالنيابة عن المجلس^(٢)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يدين الغارات التي قامت بها حديثا جماعات المتمردين القادمين من ليبيريا وسيراليون؛

يدين أيضا أعمال النهب الأخيرة التي تعرضت لها مرافق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات إنسانية أخرى؛

يؤكد من جديد التزامه بسيادة غينيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية؛ ويطلب إلى جميع الدول الامتناع عن تقديم أي دعم عسكري وعن القيام بأي عمل من شأنه أن يُسهم في زيادة زعزعة الأوضاع على حدود غينيا وليبيريا وسيراليون؛

(١) S/2000/1201

(٢) S/PRST/2000/41

تعزيز البعثة^(١٠). وشدد آخرون على أن تعزيز تلك القوات سيستغرق وقتا بينما يجب على المجلس أن يستجيب للحالة على نحو اكر إلحاحا^(١١).

وأعربت ممثلة جامايكا عن قلقها من أن إعادة توطين اللاجئين الذين يقدر عددهم حاليا بـ ١٣٥ ٠٠٠ في منطقة لانغيت سوف تستغرق وقتا طويلا، وحثت المفوضية على إعداد خطة طوارئ لإعادة توطين هؤلاء اللاجئين. وعلاوة على ذلك، لاحظت أن مفتاح الاستقرار في سيراليون يتمثل في وضع نهاية لأنشطة الجبهة المتحدة الثورية، وأشارت إلى أن تعزيز البعثة يشكل عاملا حاسما في تحقيق ذلك الهدف^(١٢).

وحت ممثل المملكة المتحدة حكومة غينيا على تجنب الاستخدام العشوائي لطائرات الهليكوبتر المزودة بالمدافع إذا كانت تضر بالمدنيين. ولاحظ أن تعزيز البعثة من المحتم أن يستغرق وقتا، ورأى أن المجلس يجب ألا يستبعد وضع خطة طوارئ للمدى القصير تعكس حقائق ما يمكن للأمم المتحدة ككل أن تقوم به فعلا، ويجب أن تكون من أولويات خطة الطوارئ تلك ترحيل اللاجئين من أخطر المناطق إلى مخيمات مناسبة بعيدا عن الحدود. وعلى وجه التحديد، قدّر أن البعثة ستحتاج إلى قوة أكبر بثلاث مرات مما يتوفر لديها كي تشق طريقا من "منقار البيغاء" إلى منطقة أكثر أمنا مثل كينيمبا في سيراليون. وأعرب أخيرا عن تشككه في صدق نية الجبهة المتحدة الثورية في استجابتها لنداء المفوض السامي، ورأى أنه يجب أن يكون هناك رادع وحافز لها لتستجيب للمجتمع الدولي^(١٣).

الناجح للولاية المنصوص عليها في القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩). وقال إن هناك مؤشرات تفيد بأن الجبهة الثورية المتحدة على استعداد للخروج من منطقة كامبيا وتركها خاضعة لسيطرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. غير أنه أفاد أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لا تزال اضعف من أن تستطيع السيطرة على المنطقة بشكل فعال، وطلب من المجلس تعزيزها بالمزيد من القوات الإضافية وتكليفها بولاية جديدة^(٥).

وأعرب غالبية المتكلمين عن قلقهم إزاء حالة اللاجئين وضرورة إعادتهم إلى أوطانهم بصورة فعالة. وسلطوا الضوء على ضرورة إجراء تقييم شامل لقدرة سيراليون على استيعاب ذلك العدد الكبير من اللاجئين، وطلبوا توفير المساعدة لتلك العملية. وفيما يتعلق بدور الجبهة الثورية المتحدة، أوضح بعض المتكلمين ترددهم في الدخول في حوار مع تلك القوة التي رأوا أنه لا يمكن الوثوق فيها^(٦). وأعرب آخرون عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المفوض السامي لشؤون اللاجئين، ورأوا أن الحوار ممكن وقد يكون مفيدا في تلك المرحلة^(٧). وسلط بعض المتكلمين الضوء على الحاجة لإقامة "ممرات آمنة" في الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة الثورية المتحدة للسماح للاجئين بالعودة إلى سيراليون^(٨). وتشكك متكلمون آخرون في جدوى هذه المبادرة، وأبرزوا عدم كفاية قوات البعثة، فضلا عن مسائل أخرى^(٩). وفيما يتعلق بهذه المسألة، فضّل بعض المتكلمين

(٥) S/PV.4291، الصفحات ٢ إلى ٦.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (فرنسا)؛ والصفحة ١٢ (الولايات المتحدة).

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الصين)؛ والصفحة ١٧ (سنغافورة).

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (مالي)؛ والصفحة ١٩ (موريشيوس)؛ والصفحة ٣١ (سيراليون).

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (فرنسا)؛ والصفحة ١٢ (الولايات المتحدة).

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الصين)؛ والصفحة ١٧ (سنغافورة)؛ والصفحة ٢٠ (موريشيوس).

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٠ (بنغلاديش).

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و٩.

وأشار ممثل كولومبيا إلى أن القوة الفاصلة التي دعت إليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(١٧) لم تتحول إلى حقيقة. ولذلك، فقد لاحظ أنه قد يكون من الضروري استعراض الخيارات التي يتيحها وجود بعثة الأمم المتحدة في الميدان والنتائج التي تمخضت عنها اتصالاتها الأخيرة مع ممثلي الجبهة المتحدة الثورية^(١٨).

وأشار ممثل الصين إلى أنه رغم المخاطرة بعدم إمكان الثقة في الجبهة الثورية المتحدة، فإن إظهارها الاستعداد للتعاون، شأنها في ذلك شأن الحكومات الثلاث، هو أمر يبعث على التشجيع^(١٩).

واتفق ممثلا مالي وبنغالورة على أن الأولوية الأولى للمجلس يجب أن تنصب على تحقيق اتفاق رسمي بين حكومتي غينيا وسيراليون والجبهة الثورية المتحدة على المبادئ الأساسية التي تحكم حرية الوصول والمرور الآمن^(٢٠).

وأشار ممثل موريشيوس في تعليقه إلى أن بعض المنظمات الإنسانية العاملة على أرض الواقع في غينيا تقول إن اللاجئ لا يريدون استخدام الممرات الآمنة خشية وقوع هجمات تقوم بها الجبهة الثورية المتحدة عليهم، أي كانت ضمانات المرور الآمن. وتفضل تلك المنظمات ترحيل اللاجئ بصورة مؤقتة إلى شمال غينيا إلى حين أن تتحسن الحالة. كما أكد على أهمية إشراك رئيس جمهورية ليبيريا مشاركة كاملة في العمل للتوصل إلى حل من أجل عودة جميع اللاجئين بأمان إلى وطنهم^(٢١).

وأشار ممثل تونس إلى أن الالتزام الذي أعلنته الأطراف ليس سوى الخطوة الأولى في عملية طويلة، وأكد أنه لا بد من تحديد السلطات والآليات التي تستطيع ضمان حماية الأشخاص المشردين واللاجئين؛ والسلطة أو السلطات التي ستكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ العملية، مع اعتبار أنه لا الجيش الغيني ولا بعثة الأمم المتحدة يبدو أنه من الممكن أن يقوموا بذلك؛ وكذلك التيقن من تعاون كافة الجهات الفاعلة المعنية من غير الدول^(٢٢).

وأعرب ممثل فرنسا عن شكوكه إزاء تعاون الجبهة الثورية المتحدة وغيرها من حركات المتمردين في المنطقة، وخصوصا حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا. وبالتالي فإننا نتساءل حول إمكانية تنظيم عودة طوعية لذلك العدد الكبير من اللاجئين. واقترح أن تركز البعثة طاقتها على ولايتها، وليس على القيام بمهام أخرى، إلى أن يصبح بمقدورها زيادة عدد أفرادها في مرحلة ثانية. ورأى أخيرا أن أفضل إستراتيجية في الأجل القصير تتمثل في تقديم المزيد من الموارد إلى غينيا حتى لمساعدتها في إعادة توطين اللاجئين في أراضيها، وتمكينها من مواصلة سياستها القائمة على الترحيب باللاجئين بينما تنتظر إعادة التوطين المرغوب فيها لأغلبية اللاجئين في بلدانهم الأصلية^(٢٣).

وابرز ممثل الولايات المتحدة أن مجلس الأمن يجب أن يركز على الحاجة الملحة لتوفير الحماية والإغاثة للاجئين. وقال إن بلده لا يؤيد إنشاء "ممرات آمنة" للاجئين عبر الأراضي التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية، حيث أن تلك الجبهة غير جديرة بالثقة. وشار أخيرا إلى أن تعزيز البعثة بمثل أولوية وشرطا لإيجاد حل إيجابي للحالة^(٢٤).

(١٧) انظر S/2000/1201، المرفق.

(١٨) S/PV.4291، الصفحة ١٤.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (مالي)؛ والصفحة ١٧ (بنغالورة).

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

إعادة اللاجئين إلى وطنهم ستقتصر على ممر وحيد في طريق فوركاريه-كامبيا، في حالة انسحاب الجبهة الثورية المتحدة منها وسيطرة بعثة الأمم المتحدة عليها^(٢٣).

وأخيرا، أعرب ممثل سيراليون عن تأييده لفكرة "الممرات الآمنة"، غير أنه أشار إلى أن قدرة حكومة سيراليون على قبول العائدين هي قدرة محدودة. وسلط الضوء على أن بلده مثقل بالفعل بالعدد الكبير من العائدين، وبالآلاف من المشردين داخليا^(٢٤).

وفي الجلسة ٣١٩٤^(٢٥) المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام^(٢٦)، يحيل بها تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات المفودة إلى غرب أفريقيا. وقدم التقرير عددا كبيرا من التوصيات بشأن الأزمة في سيراليون وغرب أفريقيا شملت عدة أمور، من بينها ضرورة إتباع نهج شامل، وإنشاء مكتب للأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والحاجة لوضع إستراتيجية ذات مسارين (في الأجلين القصير والطويل)، وزيادة التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن مقترحات متنوعة تهدف، ضمن جملة أمور، إلى السيطرة على الهجرة وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٤ إلى ٣٠.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(٢٥) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الثاني عشر، الجزء الثالث، القسم بء، فيما يتصل بتشجيع مجلس الأمن ودعوته لجهود الترتيبات الإقليمية في مجال التسوية السلمية للمنازعات؛ والجزء الثالث، القسم دال، فيما يتصل بنظر مجلس الأمن في استخدام القوة من جانب الترتيبات الإقليمية أو إذنه باستخدامها.

(٢٦) S/2001/434

وقال ممثل غينيا إن "السبب الأوحده" في الحالة الإنسانية في جنوب شرقي غينيا هو "الهجمات المسلحة التي تشنها الجماعات المتمردة بدعم من حكومة ليبيريا". ورأى أن نجاح عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم في منطقة "منقار البيغاء" يتطلب مراعاة شرطين: أولا، إنشاء "ممر آمن" داخل أراضي سيراليون لإعادة اللاجئين، ثم يعقب ذلك تحديد مناطق استقبال آمنة داخل سيراليون. وأخيرا، قال إن غينيا على استعداد لنقل اللاجئين الذين يودون البقاء في غينيا انتظارا لتحسن الحالة الأمنية في وطنهم، إلى مناطق في الداخل بعيدا عن الحدود بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(٢٢).

وفي الجلسة نفسها، رد المفوض السامي لشؤون اللاجئين على تعليقات سائر المتكلمين، وقدم معلومات إضافية عن حالة اللاجئين في منطقة "منقار البيغاء". وكرر تأكيده أن أعمال القتال شهدت هبوطا ملحوظا في المنطقة، وأن الجبهة الثورية المتحدة أظهرت استعدادا متزايدا للحوار. وأشار إلى أن هذا التغيير في موقف الجبهة ربما كان يرجع إلى إدراكها أن احتمال تعزيز بعثة الأمم المتحدة وازدياد قوة جيش سيراليون سيغيران توازن القوة في المنطقة في نهاية المطاف. وأشار، علاوة على ذلك، إلى أن الجبهة الثورية المتحدة أصبحت في وضع صعب بصورة متزايدة، فهي معزولة من المجتمع الدولي، ومن المنظمات غير الحكومية. وأوضح أنه متردد في السماح بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، وأشار إلى أن فتح الحدود سيقصر على المنطقة الممتدة من فوريكاريه إلى كامبيا. ورأى كذلك أن الولاية المسندة إلى البعثة لا تمنع قواتها من السيطرة على منطقة كامبيا، بل أن المشكلة تكمن بالأحرى في عدم كفاية عدد القوات المتاحة في ذلك الوقت. وأشار أخيرا إلى أن جهود

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و٢٣.

أخيراً إلى أنه قد تم إحراز تقدم نحو إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة^(٢٨).

وقالت نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إنه قد ثبت أن النهج الإقليمي المتبع هو النهج الصحيح، حيث أن الأزمات في كل من البلدان الثلاثة تغذي الأزمات في البلدان المجاورة. وسلطت الضوء على وجود ما يتراوح بين ٢٠٠.٠٠٠ و ٣٠٠.٠٠٠ من المشردين داخلياً في ذلك الوقت، ولاحظت أن الشروط اللازمة لإعادتهم إلى أوطانهم لم تتوفر بعد. وأشارت إلى أن أعداداً كبيرة من اللاجئين يعودون من تلقاء أنفسهم إلى سيراليون، وغالبا من مناطق تسيطر عليها الجبهة الثورية المتحدة، وهو ما يخلق مشكلات للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن ما ينطوي عليه من مخاطر بالنسبة للاجئين أنفسهم. وأوضحت أن استقبال هؤلاء العائدين يخلق مشكلات لسيراليون في ضوء ازدياد أعدادهم ومحدودية الموارد المتاحة لإعادة توطينهم. ولاحظت كذلك أن الحالة في ليبيريا لم تتحسن، حيث يتواصل القتال على طول الحدود في مقاطعة لوبا، مما أسفر عن تشريد ما يتراوح بين ٦٠.٠٠٠ و ٨٠.٠٠٠ شخص داخل أراضي ليبيريا. وأوصت أخيراً بأن يُنشئ مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية قدرة على المستوى دون الإقليمي لتقديم آليات لتسهيل تبادل المعلومات الإستراتيجية وتحليلها^(٢٩).

وسلط الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الضوء على عدم إحراز تقدم في الحوار بين رؤساء الدول في منطقة نهر مانو دون الإقليمية، ودعا مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التدخل لتيسير الحوار. ولاحظ أن من الأهمية البالغة إعادة إطلاق عملية السلام في سيراليون، وكذلك طرح مسألة التخطيط للانتخابات من أجل تحسين الاستقرار السياسي. وانتقل بعد ذلك إلى تناول

وفي الجلسة، أدلى ببيانات كل أعضاء مجلس الأمن، وكذلك وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ووجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مالي^(٢٧)، يجيل بها البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة غير العادي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في أبوجا يوم ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وأبرز البيان الختامي استعداد الجماعة الاقتصادية لنشر قوة عازلة على طول حدود البلدان المعنية، وضرورة إنشاء "ممرات آمنة" لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم.

وفي البداية، أطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلس على آخر التطورات السياسية في المنطقة. وقال إن التطور السياسي الرئيسي تمثل في الاجتماع الذي عقد بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في أبوجا يوم ٢ أيار/مايو ٢٠٠١. وفي تلك المناسبة، جددت حكومة سيراليون والجبهة التزامهما برفع جميع حواجز الطرق في المناطق الخاضعة لسيطرتهما والامتناع عن أي عمل عسكري. ودعا الاجتماع إلى نزع سلاح كل من قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية بشكل متزامن، واتخذ قراراً بإنشاء لجنة مشتركة لتنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وظهر الاجتماع، علاوة على ذلك، إعلان حكومة سيراليون عن عزمها تيسير إصدار التصديق الكامل على اعتبار الجبهة حزبا سياسياً. وأشار وكيل الأمين العام كذلك إلى أن الجبهة قد التزمت بالانسحاب من كامبيا، ورأى أن من شأن ذلك أن ييسر الجهود المبذولة لإعادة لاجئي سيراليون إلى وطنهم. وأشار

(٢٨) S/PV.4319، الصفحات ٢ إلى ٦.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ١١.

(٢٧) S/2001/353

عن تأييدهم لنشر قوة عازلة من الجماعة الاقتصادية لدول
غرب أفريقيا على الحدود لمراقبة الحالة وتيسير عودة اللاجئين
إلى وطنهم^(٣٣).

وأكدت ممثلة جامايكا على أن اقتراح توسيع ولاية
بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى البلدان المجاورة اقتراح
جدير بالنظر فيه على نحو جاد^(٣٤). وأعرب ممثل مالي عن
تأييده لتوصية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتوسيع
ولاية البعثة، ودعا المجلس إلى الاستجابة لعرض الجماعة
الاقتصادية تعزيز البعثة بـ ٣٠٠٠ فرد^(٣٥). واقترح ممثل
أوكرانيا إخضاع اقتراح توسيع دور البعثة لمزيد من الدراسة
من جانب الإدارات المختصة بالأمانة العامة حتى يعمل
المجلس بأكثر الطرق فاعلية^(٣٦).

وأعرب ممثلو المملكة المتحدة والاتحاد الروسي
والولايات المتحدة عن اختلافهم مع اقتراح توسيع ولاية
البعثة لتشمل غينيا وسيراليون وليبيريا. وأشاروا إلى أن
المشكلات التي تؤثر على تلك المناطق هي مشكلات مختلفة،
وأن إتباع نهج يركز على تعزيز التنسيق بين الهياكل دون
الإقليمية في غرب أفريقيا سيحقق نتائج أفضل^(٣٧). وأشار
ممثل أيرلندا إلى أن إجراء تغيير جذري في ولاية قوة حفظ
سلام تزاوّل أعمالها يخلق صعوبات عملية يجب أن تؤخذ
بعين الاعتبار^(٣٨).

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ (تونس)؛ والصفحة ٢٥
(بنغلاديش)؛ والصفحة ٢٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣٢
(جامايكا)؛ والصفحة ٣٥ (الصين).

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٧
(الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣٩ (الولايات المتحدة).

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

مسألة الترتيبات المؤسسية، فأشار إلى أن إنشاء مكتب للأمم
المتحدة لغرب أفريقيا سيوفر وسيلة مناسبة لوضع نهج
متكامل في معالجة مختلف المسائل. وعلاوة على ذلك، أوصى
بإنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات لتنسيق جهود
مختلف الهيئات وزيادة تبادل المعلومات. وأخيرا، دعا إلى
توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتشمل أيضا
غينيا وليبيريا، قائلا إن من شأن ذلك أن يوفر الشروط
الملائمة لتحسين مراقبة الحدود في مجمل منطقة "منقار
البيغاء". وأشار إلى أنه سيجري وضع برنامج نزع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج من خلال منظور إقليمي^(٣٠).

وفي الجلسة نفسها، أقرت غالبية الوفود بأهمية النهج
الإقليمي في معالجة الحالة في غينيا، حيث أن تعدد الحالات
العابرة للحدود تتطلب تبني منظور أوسع. وفي هذه الصدد،
شجعت الوفود على زيادة التعاون مع الجماعة الاقتصادية
لدول غرب أفريقيا، ورحبت بإنشاء مكتب إقليمي في غرب
أفريقيا باعتبار ذلك تطورا هاما. كما أعربت عن تأييدها
لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،
وكذلك للمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمن والتنمية
الاقتصادية. ورأى العديد من المتكلمين أنه لا ينبغي رفع
الجزاءات المفروضة على ليبيريا حتى يمتثل البلد للقرار ١٣٤٣
(٢٠٠١)، وأنه لا بد للمجلس أن يضمن فعالية حظر توريد
الأسلحة والحظر المفروض على السفر وحظر الاتجار في
الماس^(٣١). وفيما يتعلق بأمن المنطقة، رأى بعض المتكلمين أنه
ينبغي توخي الحذر عند التعامل مع الجبهة الثورية المتحدة.
وأشاروا إلى أنه لا يمكن الوثوق بها تماما، رغم ما تبديه من
استعداد للتعاون^(٣٢). وفي هذا الصدد، أعرب بعض المتكلمين

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٦.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٢
(تونس)؛ والصفحة ٢٣ (أيرلندا).

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣ (أيرلندا)؛ والصفحة ٢٥
(بنغلاديش).